

كلمة ونص

جرح السويداء يزيد العزم على التحدي

السويداء- عبيد صيموعة

رسالة إلى «الوطن» من رجال قرية الشبكي المنكوبة في الريف الشرقي الشمالي لمحافظة السويداء تحمل قائمة بأسماء المخطوفين من النساء والأطفال ممن أقدم تنظيم داعش على اختطافهم بعد ارتكابه مجزرة دموية في أهالي القرية الآمنين، وحملت القائمة أسماء ما يزيد على عشرة نساء و١٤ طفلاً وطفلة إضافة إلى عائلة مفقودة بكامل أفرادها مطالبين جميع الشرفاء بالوطن للتدخل في قضية المخطوفين مع تأكيدهم على أن الوطن هو الأعلى.

وما ظهر جلياً وتوضّح في المحافظة بعد الهجوم الإرهابي الذي استشهد على أثره ٥٥ من أهالي قرية الشبكي و٢١ من أهالي قرية رامي و٣٦ من أهالي بلدة الشريحي و٢١ من أهالي بلدة دوما و٤ من أهالي طربا إضافة إلى عشرات الشهداء من أبناء المحافظة ممن فزعوا لنجدة أهلهم أكدت أن الواقعة لم تزعزع المعنويات إنما زادت من عزيمة الأهالي وأصبح التحدي حالة عامة وكل فرد من أبناء المحافظة يحمل ذات الخصوصية التي يحملها أقرانه ممن هبوا للدفاع عن مدينة السويداء وقراها متطوعين ردىً للجيش في مهامه للتصدي لعناصر داعش الإرهابي إضافة لما أبدوه من صمود ووعي ومواجهة كان كفيلاً باسترداد جميع المناطق التي تعرضت للخرق في السويداء والتي دخلها إرهابيو التنظيم قادمين من منطقة التفن وقطعهم الطريق أمام كل من حاول استهدافهم برمي الفتنة كل هذه المشاهد مجتمعة كفيلة بأن تؤكد ما به أهالي السويداء من استمرار نضالهم حتى تحرير آخر بقعة من الوطن والذود عنها في مواجهة أي معتد أو غاز.



تعليمات التجاري لاستلام بطاقات الصراف الآلي «كانك يا أبو زيد ما غزيت»

مصادر قضائية تستغرب رفض المصارف للوكالة العامة بحجة التعليمات!

محمد راكان مصطفى- محمد منار حميجو

اشتكى مواطنون لـ«الوطن» من عدم قبول التجاري السوري للوكالة العامة المضاف إليها عبارة استلام البطاقة والرقم السري، إضافة إلى عدم قبول المصرف للوكالة الخاصة باستلام بطاقة الصراف المنظمة لأحد أقرباء صاحب العلاقة من الدرجة الأولى والمنظمة بموجب وكالة عامة!

لأفتين إلى تكبدهم تكاليف مادية كبيرة تجاوزت ١٥ ألف ليرة لقاء استخراج الأوراق المطلوبة وذلك دون جدوى، مؤكدين صعوبة حضور صاحب العلاقة شخصياً وخصوصاً أنهم من المتقاعدين المنقذين بالعمر التي يصعب مراجعتهم للمصرف أو للكتاب بالعدل بسبب الظروف الصعبة والوضع الصحي.

مستغربين إصدار المصرف لتعليمات لم تقدم أي حلول لأصحاب البطاقات وكانت تجسيداً لمقولة: «كانك يا أبو زيد ما غزيت»، متساكين عن السبب في عدم التعامل من المصرف التجاري مع حساب الرواتب كباقي المصارف وإتاحة سحب الرواتب المتراكمة بموجب شيك داخلي بموجب الوكالة العامة.

مدير في التجاري بين لـ«الوطن» أن التعليمات الصادرة عن المركزي تمنع قبول الوكالة المنظمة بموجب وكالة أخرى، مؤكداً عدم قبول الوكالة العامة المضاف إليها عبارة استلام البطاقة صراحة ولو كانت موهورة بختم النائب العام في المحافظة، مشددين على ضرورة مراجعة صاحب العلاقة للكتاب بالعدل وإبراج العبارة في وكالة خاصة؛

وأوضح المدير بجواز الحائز وكالة عامة إجراء المعاملات المصرفية كافة وصرف الشيكات مهما بلغت قيمتها إلا أنه بموجب التعليمات الصادرة عن رئاسة الحكومة لا تقبل لاستلام البطاقة، مبرراً عدم ذكر ذلك بالتعليمات الصادرة عن المصرف بأنه من غير المعقول ذكر التفاصيل كافة عن الموضوع!

مضيفاً: في حال كان هناك مانع من صرف الرواتب



لمستحقه من المتقاعدين من الأجدى عدم تحويله من المؤسسة ذات العلاقة سواء كانت التأمينات الاجتماعية أو التأمين والمعاشات، لأن يتم التمتع من تسليمه لأداة القبض «بطاقة الصراف» بعد أن أصبح الراتب في حسابه الشخصي وأصبح ملكه ومن حقه الحصول عليه.

من جهتها أعربت مصادر قضائية عن استغرابها من رفض المصارف للوكالة العامة علماً أنه بموجب هذه الوكالة يحق للوكيل أن يبيع عقارات بالمليارات على حين المصارف لا تقبلها لتجديد بطاقة صراف من الممكن ألا يتجاوز الراتب الشهري الذي سيسحب بموجبه ٢٥ ألف ليرة شهرياً.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت المصادر أن حجة الكثير من موظفي المصارف أنهم لا يقبلون الوكالة لأن التعليمات لديهم تنص على ذلك، معتبرة أن هذا الأمر

غريب.

وشددت المصادر على ضرورة أن يكون هناك تنسيق بين المصارف والقضاء في هذا الخصوص، مشيرة إلى أن هناك الكثير من المواطنين يلجؤون إلى الوكالة القضائية الشرعية التي تصدر عن القاضي الشرعي للسماح لهم بتجديد البطاقة.

وأوضحت المصادر أن الحصول على الوكالة القضائية الشرعية تحتاج إلى معاملة أخرى سواء بتوافر الشهود الذين سيثبتون أن صاحب الراتب غائب إضافة إلى استخراج الأوراق من الأحوال المدنية مثل البيان العائلي.

وكان المصرف التجاري السوري حدد في بيان له التعليمات بتسليم بطاقات الصراف الآلي الصادرة عن المصرف، بأن يتم تسليم بطاقات الصراف الآلي لأصحابها بالذات، أو لغيرهم بموجب وكالة عدلية أو

يحق للوكيل بيع عقارات بالمليارات والمصارف لا تقبلها لتجديد بطاقة الصراف الآلي

خاصة أو مصرفية للوكيل القانوني ذي صلة القرى بالموكل «من الدرجة الأولى».

وأن تتضمن الوكالة بعبارة صريحة لاستلام بطاقات الصراف الآلي وفي حال كانت البطاقة جديدة أو بدلاً من ضائع فيجب أن تتضمن صراحة استلام الرقم السري الخاص بالبطاقة أيضاً.

وأشار المصرف إلى أنه من الممكن تسليم بطاقات الصراف الآلي للوكيل القضائي المؤقت عن (الغائب أو المفقود) المعين بموجب قرار قضائي صادر عن القاضي الشرعي وفق الأصول والحاصل على إذنه باستلام بطاقة الصراف الآلي لقبض المبالغ الحالية أو اللاحقة دفعة واحدة أو على عدة دفعات وفي حال كانت البطاقة جديدة أو بدلاً من ضائع فيجب أن يتضمن الإذن استلام الرقم السري الخاص بالبطاقة أيضاً.

إقبال كثيف في ريف دمشق للترشح للانتخابات المحلية

عبد المتعم مسعود

بدا الازدحام واضحاً في مقر لجنة الترشح القضائية لقبول طلبات الترشح لمجلس محافظة ريف دمشق عن منطقة دوما وتوابعها وامتد اصطب فاف المتقدمين وصولاً إلى الباب الخارجي ما يعكس الرغبة للتقدم والترشح للانتخابات الإدارية المحلية.

وأوضح رئيس اللجنة القضائية الفرعية في ريف دمشق المستشار محمد سعيد البيطار أن عدد الطلبات المقبولة حتى الآن وصل إلى ١١٠٠ طلب حتى نهاية يوم الإثنين.

وقال البيطار أنه يوجد تسع لجان هي لجنة مجلس المحافظة ولجنة منطقة دوما ولجنة في التل ولجنة في جرمانا وأخرى في النيب ولجنة الزبداني وكذلك قلنا موصحاً أن كثافة التقديم تتركز في لجنة دوما ومركز المحافظة والنيب.

وبين البيطار أن عملية تقديم الطلبات للانتخابات مجالس الإدارة المحلية مازالت مستمرة وأن الإقبال أصبح أكثر كثافة منه في الأيام الأولى خصوصاً أن بداية تقديم الطلبات تزامن مع العطلة الرسمية وأن كثافة التقديم تزداد كلما اقتربنا من نهاية الفترة المسموحة.

وعزا البيطار هذه الكثافة أيضاً إلى أن البعض يؤجل تقديم أوراق ترشيحه للأيام الأخيرة أو يتمهل في استكمال أوراقه مبيناً أن اللجان تقوم بتدقيق أوراق المرشحين وقبولها أو رفضها وبيان الأسباب وإذا ما قام صاحب العلاقة بتدارك سبب الرفض يعاد قبوله وأن قرارها في هذا الشأن مبرم ويحق لمن رفض طلبه أن يعترض بعد نهاية الفترة وخلال خمسة أيام وتقوم اللجنة بالبت في الاعتراضات وبيان أسباب رفض قبول الترشح.

وبين البيطار أن الكادر والمستلزمات متوفرة وأن اللجان الانتخابية تقوم بالررد على التساؤلات وحل الإشكالات التي قد تبرز بشكل مباشر.

عميد كلية الحقوق لـ«الوطن»: الملخصات الجامعية لا تشرقنا ضبط ٤٦ حالة غش امتحاني في امتحانات الكلية ١٠٠ موظف لخدمة ٣٠ ألف طالب



فادي بك الشريف

بين عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق ماهر ملندي لـ«الوطن»، صدور نتائج ٩٥ بالمئة من المقررات الامتحانية للفصل الدراسي الثاني، مشيراً إلى أن عدد المقررات يقدر بـ٥٠ مقررأ امتحانياً بين تقليدي ومؤتمت.

وأكد ملندي اتخاذ إجراءات جديدة لتسريع صدور النتائج، منوهاً بأن جميع نتائج المقررات تصدر هذا الأسبوع، ليكون الفصل الأسرع لصدور النتائج في الكلية، مضيفاً إنه بالتزامن مع إصدار النتائج تقام امتحانات التعليم المفتوح.

وأوضح عميد الكلية أنه تم ضبط ٤٦ حالة غش وشطب وتلاعب امتحاني خلال الامتحانات معظمها باستخدام القصاصات الورقية، مضيفاً إنه لا تعديل على خطة الكلية بعد تطبيق النظام الفصلي المعدل وهناك مرونة بالتعامل مع الموضوع، علماً أنه تم تطبيق النظام الفصلي سابقاً وتوقف بسبب ظروف الأزمة وليس لفشله، منوهاً بأهمية تطبيق النظام الفصلي المعدل في الجامعات لأنه يخفف من الضغوطات الامتحانية على مدار العام.

هذا وطلب الطلاب بآتمة مقررات عدد من المواد كـ«التعبئة سنة رابعة والقضاء الإداري سنة ثالثة» وغيرها من المقررات التقليدية في سنوات الدراسة.

وحول هذا الموضوع أكد ملندي أن أي قرار حول أتمتة أي مقرر يتخذ قبل بداية العام الدراسي، مشيراً إلى اتخاذ أي إجراء ينعكس على مصلحة طلاب الكلية في مختلف مراحل الدراسة.

ولفت ملندي إلى وضع دراسة كاملة لضبط الملخصات الامتحانية التي تتضمن معلومات مغلوطة وغير دقيقة ولها صفة غير قانونية، وتنسب ببدني نسب النجاح الامتحانية، مؤكداً اتخاذ إجراءات لضبط الملخصات كما أن الدراسة بمراحلها الأخيرة لتوثيق المعلومات عن عمل المكاتب والطلاب المتواجدين معها والمسوقين لها.

وقال ملندي: لا يشرفنا بدول الملخصات الجامعية إلى حرم كلية الحقوق، مضيفاً التوجيه يمنع دخول الملخصات إلى القاعات الامتحانية مقارنة مع الفترة الماضية، وذلك ضمن الحملة المتخذة للحد من انتشارها لما تتضمنه من أخطاء فادحة.

وأشار عميد كلية الحقوق إلى الانتهاء من مشروع تحديث نظام الدراسات العليا والتأهيل والتخصص،

مع تحديث نظام الامتحانات وإيجاد مواد جديدة والمبذولة من موظفي الكلية وسط الضغط الجسدي والنفسي الهائل في ظل وجود ١٠٠ موظف فقط لتدريب ٣٠ ألف طالب وطالبة في التعليم النظامي والمفتوح، على حين هناك نفس عدد الموظفين لأعداد أقل من الطلاب في كليات أخرى تضم ٢٠٠٠ و٣٠٠٠ طالب، مشيراً إلى وجود تعاون مع رئاسة الجامعة حسب الإمكانيات المتوفرة لتقديم الدعم اللازم على مدار العام.

استمرار التقنين الكهربائي (المتذبذب) في طرطوس

طرطوس- الوطن

وتزيد قيمة العقد ١٠٠ مليون ليرة علماً أن المشروع يغذي الدريكيش وعشرات القرى في ريفها.

من جهة ثانية يؤكد معلا أن شركة كهرباء طرطوس تعمل على ونوقية الشبكة بشكل مستمر من خلال تنفيذ محولات جديدة ومراكز تحويل على امتداد المحافظة وقد نفذت خلال المرحلة الأولى من العقد حتى محطة مياه بارمايا ووضعت في الخدمة ويتم حالياً تنفيذ أعمال المرحلة الثانية من محطة مياه بارمايا حتى محطة مياه البلوطة، لافتاً إلى أنه تمت مخاطبة الشركة المنفذة من أجل تسريع وتيرة أعمال هذه المرحلة حتى يتم الانتقال لأعمال المرحلة الثالثة من محطة مياه البلوطة إلى محطة مياه بيت الميسرة والذي ما زال متعثراً.

أسابخصوص خط مشروع نعمو الجرد فأكد معلا أنه تم إنجاز الخط بالكامل وتم وضعه بالخدمة حيث يغذي ست محطات ضخ بشكل دائم ما انعكس بشكل ايجابي كبير على واقع مياه الشرب في عشرات القرى المستفيدة من المشروع مضيفاً أنه تم التعاقد على تنفيذ خط مستقل لتغذية مشروع مياه الدبة في ريف الدريكيش وقد بوشر بالتنفيذ

تتابع شركة كهرباء طرطوس عملية ربط خط الجر الثاني المغذي لمنطقة القدوم بالشبكة الكهربائية لمنع التقنين بين وبين عضو المكتب التنفيذي لقطاع الكهرباء في مجلس المحافظة سام معلا أنه تم الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى من العقد حتى محطة مياه بارمايا ووضعت في الخدمة ويتم حالياً تنفيذ أعمال المرحلة الثانية من محطة مياه بارمايا حتى محطة مياه البلوطة، لافتاً إلى أنه تمت مخاطبة الشركة المنفذة من أجل تسريع وتيرة أعمال هذه المرحلة حتى يتم الانتقال لأعمال المرحلة الثالثة من محطة مياه البلوطة إلى محطة مياه بيت الميسرة والذي ما زال متعثراً.

أسابخصوص خط مشروع نعمو الجرد فأكد معلا أنه تم إنجاز الخط بالكامل وتم وضعه بالخدمة حيث يغذي ست محطات ضخ بشكل دائم ما انعكس بشكل ايجابي كبير على واقع مياه الشرب في عشرات القرى المستفيدة من المشروع مضيفاً أنه تم التعاقد على تنفيذ خط مستقل لتغذية مشروع مياه الدبة في ريف الدريكيش وقد بوشر بالتنفيذ